علاقة أنظمة الإقتراع بالمعارضة البرلمانية

أ.د. عبد الجبار عيسى عبدالعال الباحث: محمد سليمان سعيد الشمري

الجامعة المستنصرية-كلية العلوم السياسية

تعد المعارضة البرلمانية من المصطلحات الحديثة التي تناولتها الدراسات السياسية والفكرية، ونالت أهتمام المفكرين والباحثين والكتاب المعنيين بالأنظمة السياسية المعاصرة، كونها تمثل المصد الرئيس والكابح الواقعي لإستبداد السلطة في الأنظمة الديمقراطية.

ولكون أنظمة الإقتراع التي تقوم بتحويل الأصوات المدلى بها من قبل الناخبين الى مقاعد وفق صيغة حسابية لكل نظام المرتكز الاساس في شرعية الأنظمة الديمقراطية، فإنها تُعد العامل الرئيس في قوة المعارضة وفاعليتها.

ولإثبات صحة فرضية ان المعارضة في البرلمان تكون أكثر قوة وفاعلية في حال تطبيق نظام اقتراع الأغلبية، وتكون أقل فاعلية وقوة في حال تبني نظام الإقتراع المختلط، بينما تكون في أضعف صورها في حال استخدام نظام إقتراع التمثيل النسبي، وذلك من خلال أثر كل نظام من الأنظمة على عدد المقاعد والاحزاب المعارضة داخل البرلمان، تم اعتماد منهج التحليل النظمي، فضلا عن اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام الاسلوب الإحصائي الكمي، لمعرفة مدى أثر أنظمة الإقتراع في قوة المعارضة البرلمانية.

The Relationship of Voting Systems to the Parliamentary Opposition

Abstract

Parliamentary opposition is considered as a modern terminology that has been dealt with in political and intellectual studies, and has attracted the interest of intellectuals, researchers and writers concerned with contemporary political systems, as it represents the main source to curb the control of power in democratic systems. As polling systems that convert votes cast by voters into seats according to a mathematical formula for each system based on the legitimacy of democratic systems, they are considered the main factor in the strength and effectiveness of the opposition.

And to prove the validity of the hypothesis that the opposition in parliament is more powerful and effective in the case of applying the majority voting system, and is less effective and powerful in the case of adopting the mixed voting system, while it is in its weakest form in the case of using the proportional representation polling system, through the impact of each system on the number of seats and opposition parties within parliament, the systematic analysis approach was adopted, as well as the descriptive analytical approach, with the use of a quantitative statistical method, to explain the extent of the impact of polling systems on the strength of the parliamentary opposition.

الكلمات المفتاحية: الانظمة الانتخابية-انظمة الاقتراع – المعارضة البرلمانية – النظم السياسية

المقدمة

تعد المعارضة واحدة من المفاهيم التي لا يكاد يخلو منها أي نظام برلماني مهما بلغت درجة مثاليته، فهذا المفهوم شكل واحداً من المفاهيم المتلازمة والمترابطة مع السلطة، لكونها الأداة التي من خلالها يتم كبح جماحها، ويتمثل ذلك في أن المعارضة البرلمانية الفاعلة تكون نداً للحكومة وبديلاً عنها، ولا تقوم بمراقبة أعمال السلطة التنفيذية و متابعة سياستها و نقدها من أجل تصحيح مسارها فحسب، بل تعد آلية للتواصل بين المواطنين ومؤسسات السلطة السياسية، ولا يكفي المعارضة لكي تكون فعّالة ان تشخص المشاكل العالقة وتنتقد مؤسسات الدولة، وإنما ينبغي أن تمتلك رؤية خاصة وبرامج معلنة تختلف عن رؤية وبرامج الحكومة لسبل التنمية والتطور والتقدم الأجتماعي.

ولأن البرلمان المؤسسة الدستورية التي تضطلع بدور كبير في ترسيخ قواعد الديمقراطية التمثيلية، فدور المعارضة فيه هو التعبير عن آراء ومصالح بعض الفئات والشرائح في المجتمع عن طريق عدة وسائل و برامج، ولها أهداف ومشاريع وخطط تحاول تجسيدها داخل البرلمان، تختلف عن أهداف و خطط السلطة القائمة.

و إن للمعارضة البرلمانية علاقة وثيقة بالديمقراطية فهي تُعد جزءاً أساسياً وشرعياً من النظام السياسي الديمقراطي، إذ أن تداول السلطة السلمي هو إحدى آليات الديمقراطية، ولا يمكن أن يكون هناك تداول سلمي للسلطة ما لم يكن هناك تمثيل مؤسسي للمعارضة، فالديمقراطية تنطوي على ممارسة توازن دقيق بين الأغلبية والاقلية، إذ يجب أن يكون الفائز في الانتخابات في وضع يسمح له بالحكم ولكن دون احتكار كل السلطة، ومعارضة يكون دورها هو معارضة الحكومة التي يجب أن تكون قادرة على المشاركة بفعالية ومسؤلية.

وتعتمد المعارضة في قوتها إلى طريقة تكوينها في البرلمان، الأمر الذي يتوقف على عامل أساسي وهو مقدار ما حصلت عليه من شرعية من قبل المواطنين، وبما ان أنظمة الإقتراع تقوم بتحويل تلك الأصوات المدلى بها إلى مقاعد في البرلمان للأحزاب والقوة السياسية المتنافسة، فمن المهم دراسة هذه الأنظة ومعرفة أثرها في قوة المعارضة.

أولاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بالآتي.

١- يسلط البحث الضوء على نقطة غاية في الأهمية لابد من مراعاتها عند اختيار نظام الإقتراع، ألا وهي نوع المعارضة وقوتها الناتجة عنه.

٢- يعطي البحث تصوراً للمهتمين، وصناع القرار والجهات التشريعية عن مستوى المعارضة المتحققة عن تطبيق كل نظام من أنظمة الإقتراع.

ثانيا: إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في إن أنظمة الإقتراع لها علاقة تأثير في قوة المعارضة البرلمانية التي تفرزها الانتخابات الديمقراطية، وذلك حسب طبيعة هذه الأنظمة لذلك فأن الدراسة تنطلق من تساؤلات كثيرة أهمها .

١- ما هو أثر أنظمة الإقتراع في قوة المعارضة البرلمانية.

٢- وما أنظمة الاقتراع التي من الممكن تطبيقها التي تؤدي إلى تكوين معارضة برلمانية قوية وفعالة

ثالثا: الفرضية:

إن أنظمة الإقتراع لها أثر مهم في قوة المعارضة البرلمانية، فتكون المعارضة فاعلة في ظل نظم اقتراع الأغلبية، وتكون أقل فاعلية وقوة في ظل أنظمة الإقتراع المختلطة، بينما تكون في أضعف صورها في أنظمة الإقتراع النسبية.

رابعاً: مناهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة المتنوعة ولغرض التحقق من فرضيات البحث اعتمدت الدراسة منهج التحليل النظمي فقد تم توظيفه في الدراسة لبيان مدخلات أنظمة الإقتراع وعملية التفاعل ومخرجاتها، ومدى أثرها في المعارضة البرلمانية، فضلاً عن اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث نقوم بوصف أنظمة الاقتراع وأثرها على المعارضة، وبالاعتماد على الأسلوب الاحصائي الكمي، وذلك بجمع البيانات لانتائج الانتخابات المختلفة.

خامساً: هيكلية الدراسة:

في ضوء الفرضية التي اعتمدها الباحث لهذه الدراسة تحددت هيكلية البحث في مبحثين ، المبحث الأول: جاء تحت عنوان مفهوم المعارضة البرلمانية وأنظمة الأقتراع

وخصص المبحث الثاني لدراسة : أثر أنظمة الإقتراع على قوة المعارضة البرلمانية

وانتهت الدراسة بخاتمة خُصّصت لمعرفة ما توصل إليه البحث من نتائج وما خرج به من توصيات.

المبحث الأول: مفهوم المعارضة البرلمانية وأنظمة الأقتراع

يتطلب تحليل ظاهرة سياسية معينة التأصيل المفاهيمي لها، لذلك فإن دراسة أثر نظام الإقتراع في قوة المعارضة البرلمانية يحتّم البحث في ماهية المعارضة البرلمانية أولاً، ومن ثم البحث في أنظمة الإقتراع ثانياً، ليمكن بعد ذلك الخوض في السبل التي يؤثر فيها نظام الاقتراع المتّبع في المعارضة البرلمانية وقوتها.

مفهوم المعارضة

قبل الدخول إلى أي دراسة، ينبغي البحث في الأصل اللغوي لمصطلح الظاهرة المدروسة، ومن أجل معرفة مفهوم المعارضة السياسية وتحديده بصورة واضحة وجلية، لابد من الوقوف على الاستعمال اللغوي لمصطلح المعارضة، لأنه بلا شك الأساس في الاستخدام الاصطلاحي.

أولاً_ المعارضة لغةً: من أجل معرفة المراد بمفهوم المعارضة (مجال البحث) لابد من العودة إلى الجذر اللغوي لها، فلفظ (معارضة) مشتق من الأصل اللغوي للفعل "عارض" و"يعرض" الذي له مدلولات مختلفة[١]:

١- المدلول الأول: تعني المقابلة (المقارنة).

أي المقابلة (المقارنة) بين شيئين لمعرفة مدى الاتفاق والاختلاف بينهما كقولهم عارض الشيء بالشيء، معارضة: قابله، وعارضت كتابي بكتابه أي قابلته أو قارنت بينهما[٢].

٢- المدلول الثاني: تعني المنع.

الوقوف في الضد، ويقال اعترضه أي منعه من متابعة عمله، وهو كل مانع من تحقيق الغرض فهو عارض: اعترض بهما الطريق يمنعهما من المسير[٣].

٣- المدلول الثالث: الاختلاف.

يعارض شيئاً آخر يخالفه، كأن يقال تعارض الرجلان، أي عارض أحدهما الآخر، واختلف الرجلان في الرأي: المخالفة في الطريق: بمعنى أن يسلك شخص طريقاً غير الذي سلكه الآخر[٤].

٤- المدلول الرابع: التنافس.

يعارضني أي ينافسني، ومن قولهم فلان يعارضني أي ينافسني، ومن ذلك المعارضة الشعرية ؛ إذ يقول الشاعر قصيدة أخرى في نفس الموضوع ، على الوزن والقافية ذاتها[٥].

وأما في اللغة الانكليزية فكلمة "**Opposition**" التي تعني المعارضة ومصدرها "**Oppose**" (يعارض) فهي أسم مصدر للفعل المتعدي، ومن معانيه (يقابل، يقارن، يقاوم، أو يعارض) ومنه أشتق لفظ كلمة "**Opposite**" بمعنى الضد، العكس، النقيض، أو المواجهة.

وأخيراً اكتسبت هذه الكلمة معناً سياسياً غربياً نقل إلينا، بعد أن ارتبطت بالديمقراطية في الغرب، وعلى سبيل الفرض النظري، لو أن العكس هو الذي حدث، لوجدنا ألفاظاً عربية وإسلامية كالخلافة والشورى، على سبيل المثال ترجمت ونقلت إلى الحياة السياسية الغربية، وفرضت عليهم دلالاتها العربية أو الإسلامية، مثلما سيطر علينا النموذج الغربي للمعارضة، الذي جرد الشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من معنى المعارضة، بيد أن المفهوم اللغوي لا يحدد لنا كل أبعاد المعارضة ووجودها، فماهية المعارضة الحقيقية في أنها لا تقف ضد الحكومة فحسب، وإنما هي تملك الحل وقادرة عليه، وتسعى لكرسي الحكم أيضاً، وهو ما يجعل الباحث يؤثر المعنى الاصطلاحي على المعنى اللغوي[٦].

ثانياً _ المعارضة اصطـــــــــــلاحا: أما اصطلاحاً، فليس من السهولة أو اليسير تعريف المعارضة السياسية أو تحديد مفهومها بشكل دقيق وواضح، والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف هذا المفهوم بين طرف وأخر تبعاً لإطاره السياسي، أو الأيديولوجية التي يستمد منها منظومته المعرفية، الذي فسح المجال إمام تعدد وتنوع تعريف المعارضة[٧].

ان مصطلح (المعارضة) الاكثر استخداما في السياسة يعني أية جماعة أو مجموعة أفراد يختلفون مع الحكومة على أسس ثابتة وطويلة الأمد عادةً، كما أن هذا المعنى يمكن أن يتضمن المعارضة المتعلّقة بقضايا ذات إطار تشريعي واحد، أو اقتراح سياسة معينة، ويطبق هذا المصطلح بشكل أكثر تحديداً على الأحزاب في المجالس النيابية، التي تختلف مع الحكومة ولها رغبة في الحلول محلها[٨].

وورد مصطلح المعارضة في الموسوعة السياسة بأنّها: "الأشخاص والجماعات والأحزاب التي تكون معاديةً كليّاً أو جزئياً لسياسة الحكومة"[٩].

كما أن المعارضة تعني: الممارسة الطبيعية لثنائية الحياة السياسية عموماً، فالمعارضة تفترض الانقسام بين فريقين متنافسين أحدهما الأغلبية وهو يمثل السلطة، والآخر الأقلية التي تمثل المعارضة. وتعرف المعارضة أيضاً على أنها التعبير عن حق وحرية الأقلية في أن تعارض وتواجه حق الأغلبية في أن تحكم، والمقصود بالأقلية هنا هي "أقلية انتخابية"، أي أقلية لم تحصل

برامجها ومواقفها واتجاهاتها، أو سياستها المقترحة على أغلبية أصوات الناخبين[١٠].

وتأسيساً على ذلك، فالمعارضة هو نشاط سياسي ومؤسسي ذا طبيعة سلمية وعلنية يمارَس من قبل الأحزاب داخل البرلمان، بهدف الضغط لتقويم ومراقبة عمل السلطة استناداً إلى الدستور والقوانين والأنظمة المختصة بعملها[١١].

ومصطلح (المعارضة) لدى فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية له معنين الأول عضوي (شكلي) والثاني مادي (موضوعي).

أولاً– الجانب الشكلي للمعارضة: ويقصد به الهيئات والمؤسسات التي تراقب عمل الحكومة وتقيّم خططها وقراراتها وانجازاتها وتستعد للحلول محلها.

ثانياً– الجانب الموضوعي: ويقصد به جميع الفعاليات والأنشطة المتمثلة بمراقبة الحكومة وتقييم خططها وقراراتها وانجازاتها، ويكون ذلك من قبل الهيئات التي تمثل المعارضة أو تكون فردية أو شخصية من داخل الحكومة نفسها ولا سيما اذا كانت حكومة ائتلافية[١٢].

في حين يرى "روبرت دال" صعوبة تحديد مصطلح (المعارضة) بشكل دقيق، ويكتفي بتعريف مبدئي يفترض فيه مثلاً: أن (أ) يمثل سلوك الحكومة ومقرر لسياستها لبعض الفترات، وأن (ب) يمثل الجانب المعارض لسلوك الحكومة فهو غير مقرر لسياستها، وبذلك يكون (ب) في وضع المعارضة، وبعض الفترات يكون (ب) يمثل سلوك الحكومة (أ) يمثل الجانب المعارض، وهكذا تختلف الأدوار بين (أ) او (ب)، وإن المعارضة يجب أن تكون ذات حركة ديناميكية، ورغبة قوية في تبادل الأدوار مع الحكومة وبغير هذا سوف يصبح نقدها عنيف او تهديد فقط للحكومة ويكون وبرنامجها غير واقعي[١٣].

وتمارَس المعارضة في الإطار القانوني والمؤسسي عملها بشكلٍ طبيعي في الأنظمة الديمقراطية، ولها برنامجها وتسعى لاستلام السلطة عن طريق الحصول على اغلبية الأصوات، ولها الحق في الرقابة على العمل الحكومي عن طريق (المناقشات – السؤال – الاستجواب – الاقالة) وحسب النظام الداخلي للمجالس النيابية[١٤].

ويعد هذا التنظيم المؤسسي للمعارضة البرلمانية الأساس في الأنظمة الديمقراطية، الذي تتحقق فيه المعارضة في ظل وجود المؤسسات الثابتة و الحيادية، وتكون إدارة تلك العملية ضمن أطار التداول السلمي للسلطة[١٥].

والخلاصة أن مفهوم المعارضة البرلمانية في الوقت الحاضر من الممكن أن تعطي جملة من الدلالات والمفاهيم، وهي[١٦].

١– إن المعارضة كمفهوم تبلور من خلال الممارسات السياسية العملية للمجتمعات المعاصرة، وليس فقط من خلال الفكر السياسي والقانوني، وبذلك له القدرة على التطور والتجدد.

٢– تتمثل المعارضة في أحزاب لها تنظيم وأيديولوجيا وقاعدة جماهيرية وأهداف تسعى إلى تحقيقها.

٣- بقاء المعارضة بالشكل والمضمون المعاصر رهن توفر عدد من القيم السياسية والاجتماعية الديمقراطية بمفهومها الواسع.

٤- إن مصطلح المعارضة يطلق على الحقوق السياسية (المراقبة-النقد-المناقشة-السؤال-الاستجواب) التي تتجسد في الأحزاب داخل المجالس التمثيلية.

مقياس ضعف وقوة المعارضة على أساس التاييد الشعبي لها ومقدار ماحصلت عليه من أصوات الناخبين وعدد مقاعدها في البرلمان التي تجعلها قوة مؤثرة وضاغطة على الحكومة[١٧].

مفهوم الاقتراع:

يعد مفهوم الإقتراع إحدى المفاهيم الرئيسية التي لا يزال مثار للجدل بين المفكرين على الرغم من الأهمية التي يحظى بها، إلا انه يبقى من ضمن التعاريف التي تتعدد مفاهيمه[١٨].

أو بطريقة التي يختار المواطنون بموجبها الأشخاص الذين يسندون إليهم مهام ممارسة الحكم وإدارة الشؤون السياسية نيابة عنهم، سواء على المستوى السياسي، مثل انتخابات المجالس النيابية أم على المستوى الاداري مثل انتخابات المجلس البلدي، أو على المستويات المختلفة الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية...[١٩].

أولاً_ الأقتراع لغتاً: ويرادف مصطلح انتخاب مصطلح " الإقتراع " أي " الاختيار "، كما يستعمل مصطلح " تصويت" في بعض الأحيان ويقصد به إعطاء الصوت في الانتخابات، ويعنى عملية إعلان الرأي حول قضية معروضة وإلزامية الحصول على عدد معين من الأصوات لاتخاذ قرار بشأن ما"[٢٠].

وعُرف الاقتراع لغويا بأنه قيام المواطنين باختيار البعض منهم شرط أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة لتسيير شؤون العامة و الأجهزة السياسية والإدارية من خلال القيام بعملية التصويت[٢١].

أما قانونيا فهو عملية اختيار من قبل الناخبين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية للمرشحين الذين ينوبون عنهم في ممارسة السلطة[٢٢].

ثانياً_ الاقتراع اصطلاحاً:

وعرّف أندريو رينولدز أنظمة الإقتراع بأنها "ترجمة الأصوات المعبر عنها في انتخابات عامة إلى مقاعد لتحصل عليها مختلف الأحزاب والمرشحين" وربطها بالمتغيرات الآتية [٢٣].

١- الصيغة الانتخابية، أغلبية، نسبية، مختلطة.

٢- حساب توزيع المقاعد، عن طريق استخدام المعادلة الرياضية.

٣- هيكلية الإقتراع، التصويت إلى الحزب أم إلى المرشح، عدد الخيارات، عدد الدوائر الانتخابية.

وعرف "دافيد م. فاريل"[□] أنظمة الإقتراع بأنها " النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب لشغل مناصب معينة ". واكد فاريل على التمييز بين أنظمة الإقتراع وقوانين الإقتراع، إذ أن قوانين الإقتراع تمثل مجموعة القواعد المنظمة للعملية الانتخابية، مثل الدعوة للانتخابات و تقديم طلبات الترشيح، وتنظيم الحملات الانتخابية وطريقة عملية الإقتراع. أما أنظمة الإقتراع هي مرحلة حساب الأصوات والكيفية التي تحدد فيها الفائز والخاسر[٢٤].

وعرف كل من "أندريه فورنيه وآن سيلفي باراك" أنظمة الإقتراع بأنها مجموعة من القواعد التي تنظم الانتخابات في دولة معينة. ويشيرون إلى عدة مسائل التي تندرج ضمن تحليل أنظمة الإقتراع[٢٥].

١- حق الإقتراع: هل يشمل فقط المواطنون الاصليون والمقيمون في البلد، أم يشمل أولئك المقيمين خارجه، كذلك إضافة إلى العمر اللازم للتصويت

٢- أهلية الإقتراع: من له الحق بالترشح، وسن الترشيح، آلية الترشيح.

٣- تقسيم الدوائر الانتخابية وحجمها وعدد المقاعد المخصصة لها.

٤- مواعيد وتوقيتات اجراء الإقتراع ووسائل حمايتها وتأمينها.

٥- الصيغة الانتخابية المستخدمة في تحويل الأصوات إلى مقاعد.

ومما تقدم نستنتج أن الكتاب والباحثين لم يختلفوا كثيراً في تعريف أنظمة الإقتراع، إلا أن قسماً منهم جعله يضم كل القوانين المنظمة للعملية الانتخابية، والقسم الآخر حددت فقط على الصيغ الحسابية[٢٦].

إلا أن الجميع يتفق على أن أنظمة الإقتراع هي العملية التي يتم عن طريقها تحويل الأصوات إلى عدد من المقاعد في البرلمان، ومن ثم تشكيل الحكومة من الاغلبية تلك المقاعد في الأنظمة الديمقراطية[٢٧].

المبحث الثاني: أثر أنظمة الإقتراع على قوة المعارضة البرلمانية

تلجأ الأنظمة البرلمانية إلى الانتخابات لتحقيق التداول السلمي للسلطة من خلال مشاركة الأحزاب السياسية للحصول على الحكم أو القيام بدور المعارضة والرقابة على عمل الحكومة والسعي لتكون محلها، وبذلك تكون أنظمة الإقتراع الأساس في توزيع تلك الأدوار على الأحزاب السياسية.

أولاً_ اثر أنظمة الإقتراع على قوة المعارضة من خلال التأثير على عدد الأحزاب:

يؤثر نوع نظام الإقتراع على تحديد النظام الحزبي في البرلمان، إذ يعد نظام الإقتراع المستخدم في دولة ما العامل الرئيس في تحدد عدد وتحالفات الأحزاب وقدرتها على تشكيل حكومة قوية أو معارضة قوية[٢٨].

أ- نظم اقتراع الاغلبية واحزاب المعارضة البرلمانية:

عادةً ما يؤدي استخدام أحد أنواع نظم اقتراع الاغلبية إلى نظام الثنائية الحزبية في البرلمان (كما يقول موريس ديفرجية) بفعل وجود عاملين رئيسين هما[٢٩]:

١) العامل الميكانيكي: يتطلب الفوز بالمقعد التمثيلي في الدائرة الانتخابية الحصول على اغلبية الأصوات، وغالباً لا تحصل الأحزاب الصغيرة أو الجديدة على هذه النسبة من الأصوات، مما يمنع عملياً ظهور التعددية الحزبية في هذا النظام.

٢) العامل النفسي: ويرتبط بالتفكير العقلاني لمؤيدي الأحزاب الصغيرة، ذلك كون فرصة حصول حزبهم على مقعد ضمن الدائرة الانتخابية ضئيل، وشعورهم بأن الأصوات التي سوف يدلى بها تكون ضائعة ومهدورة، ولجعل أصواتهم ذات أهمية وقيمة يجب التصويت للأحزاب الكبيرة او أحد الحزبين الكبيرين في

الدائرة، لأن فرصتهم في الحصول على المقعد واقعية، وهذا ما يسمى "الإقتراع التكتيكي" وهو نوع من انواع السلوك الانتخابي، والناخب فيه لا يصوّت إلى الحزب صاحب التفضيل الأول لديه لكون فرصة فوزه ضعيفة، بل يصوت إلى الحزب صاحب التفضيل الثاني والثالث، وهو ما يطلق عليه الانحياز للخيار الاقل شراً "evil choice less "، فلو افترضنا وجود دائرة انتخابية تتنافس فيها ثلاثة احزاب للفوز بمقعد، ويكون توزيع الأصوات فيما بينها كالآتي (المحافظون ٣٥ %، العمال ٤٥ %، والليبراليون ١٥ %)، ولكون حزب الليبراليون الاقل نسبة، فإنه يلجأ إلى أحد أمرين:

أ) الاتفاق مع أحد الحزبين الآخرين بالتنازل وسحب مرشحهم، مقابل تقديم تنازلات لهم في دوائر أخرى، وبذلك يتحول النظام بشكل فعلي إلى نظام الحزبين، عن طريق التحالف أو الاندماج مع الحزب الأكبر.

ب) الاستمرار في التنافس، وفي هذا الحالة سوف تكون النتيجة الخسارة، ومع تكرار ذلك لعدة دورات انتخابية، سيندثر الحزب الليبرالي مع الوقت وهي النتيجة الطبيعية، ويتحول النظام الحزبي إلى نظام الحزبين ايضاً.

وعلى الرغم ان نظم الاغلبية تنتج نظام الحزبين، إلا أنها لا تلغي أو تمنع قيام أحزاب أخرى، ولكن تظهر على شكل جماعات صغيرة إلى جانب الحزبين الكبيرين التي تنتمي بالنتيجة إلى أحد الحزبين الكبيرين[٣٠].

مما لاشك فيه أن فردية المعارضة في نظم الاغلبية تجعلها قوة فعالة وايجابية ومؤثرة ومعتدلة، اضافة إلى وصفها بالموضوعية في تشخيص ونقد الخلل لدى الحزب الحاكم ووضع البدائل المناسبة لحل المشاكل، مع طرح نفسها بديل عن الحكومة في حالة عجزها بتقديم الحلول، وبهذا تعمل المعارضة على شكل جهاز منظم لتقييم عمل الحكومة، إذ يؤدي هذا النظام إلى توزيع المسئوليات بين حزب الاغلبية الذي يقع على عاتقة إدارة دفة الحكم،وحزب الأقلية المعارض الذي يقوم بمسؤولية مراقبة ومحاسبة الحكومة، وبما أن الفارق بنسبة عدد المقاعد في البرلمان ضئيل بين الحكومة والمعارضة في ظل هذا النظام، فإن التنافس والتناوب على السلطة وتقليد مسؤولية الحكم مستقبلاً من قبل حزب المعارضة أمر واقعي وفعلي.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التناوب على السلطة تؤدي إلى عدم استخدام الاساليب المتطرفة، أو خلق الصراعات والنزاعات والخلافات، أو عرقلة اعمال السلطة التشريعية من قبل حزب المعارضة مع الحكومة، ولذى يقال على نظام الحزبين " أنهم خصوم عليهم تنظيم خصومتهم امام الناخبين"[٣١].

ب- نظم اقتراع التمثيل النسبي واحزاب المعارضة البرلمانية:

على الاغلب يؤدي تطبيق نظم اقتراع التمثيل النسبي إلى نظام التعددية الحزبية، وكما تبين سابقاً فإن عدد الأصوات في نظام التمثيل النسبي الحاصل علية حزب ما يقارب نسبة ما يحصل علية من عدد المقاعد في البرلمان، إذ تختفي ظاهر الفروقات الواسعة بعدد المقاعد بين الأحزاب، وتصبح الأحزاب التي تحتل المرتبة الثالثة او الرابعة والمتضررة من نظم اقتراع الاغلبية مستفيدة من هذا النظام، وعليه فإن تطبيق نظام التمثيل النسبي يؤدي إلى أمرين[٣٢]:

١) غياب العامل الذي يؤدي إلى تحالف الأحزاب او انضمامهم إلى أحد الحزبين الكبيرين كما هو الحال في نظم اقتراع الاغلبية، إذ يتم وفقاً لهذا النظام ترجمة عدد الأصوات إلى عدد من المقاعد، ولا تحتاج الأحزاب الحصول على اغلبية الأصوات للفوز بالمقعد النيابي.

٢) تشجيع ظاهرة الانشقاقات داخل الأحزاب، وذلك لعدم حدوث فارق كبير بعدد المقاعد التي حصل عليها حزبان كانا في الاصل حزب واحد عن عدد المقاعد فترة توحدهما، مع ظهور احزاب جديدة على الساحة يضم كل منها في عضويته عدد من قادة حزب قديم مازال قائماً.

كما تؤدي ظاهرة تعدد الأحزاب في ظل نظم اقتراع التمثيل النسبي إلى تشكيل الحكومة بأتلاف مجموعة احزاب لصعوبة تحقيق الاغلبية من حزب واحد، أمّا بقية الأحزاب فتذهب إلى تشكيل المعارضة البرلمانية، وتتسم غالباً الحكومة المشكلة بموجب ائتلاف مجموعة أحزاب بالضعف وعدم الاستقرار، ذلك لأن انسحاب حزب واحد من الائتلاف كفيل بانهياره، فضلاً عن عدم قدرة هذه الحكومة على اصدار قوانين مصيرية ومهمة الا بعد حصولها على اجماع وتوافق جميع الأحزاب والاتجاهات، أما المعارضة البرلمانية في نظم اقتراع التمثيل النسبي، فتتسم ايضاً بالضعف والتذبذب وعدم الثبات على موقف موحد والانقسام والتشتت، وتتصف برامجها بالبعد عن الموضوعية والواقعية والتطرف في اتخاذ المواقف ضد الحكومة، لكون وصولها إلى السلطة صعب وليس بالأمر المتيسر على الامد القريب، وتعود اسباب ضعف المعارضة إلى أسباب عديدة أهمها : عدم تركيزها تحت قيادة موحدة، او أن تكون مشكلة من حزب واحد ليتم تجنيد جميع امكانياته من اجلها، كما هو الحال في نظام الحزبين، فضلاً عن عدم وضوح برامجها وضعف التنسيق فيما بينها، وعدم اتفاقها على المبادئ والاهداف السياسية، فضلا عن اتخاذها في الغالب مواقف مختلفة ازاء قرارات الحكومة وافعالها، ولهذه الأسباب فإن المعارضة في ظل هذا النظام يجمعها فقط النيل من الحكومة ومحاولتها الوصول إلى السلطة[٣٣].

ولتفادي تشتت الأصوات ومواجهة الزيادة في عدد الأحزاب تفرض بعض نظم التمثيل النسبي في بعض الدول "حاجز انتخابي"، ويعني وجوب حصول الحزب إلى مقدار معين من الأصوات للحصول على تمثيل في البرلمان، وبالرغم من وضع الحاجز الانتخابي في بعض هذه الأنظمة، إلا أنه لا يحد من عدد الأحزاب بشكل كبير مثل نظم اقتراع الاغلبية، إذ من الممكن كسر الحاجز بالحصول على نسبة معينة من الأصوات في دائرة انتخابية معينة[٣٤].

ج_ نظم اقتراع المختلط واحزاب المعارضة البرلمانية

يتركب نظام الإقتراع المختلط من نظامي (الاغلبية والتمثيل النسبي)، وبالتالي فإن عدد الأحزاب في ظل هذا النظام متوسطة العدد، وتكون قوة المعارضة البرلمانية متوسطة أيضاً، نتيجةً لقسمة الدوائر الانتخابية إلى قسمين، دوائر تقترع بنظم الاغلبية واخرى تقترع بنظم التمثيل النسبي[٣٥].

ويبين الشكل (٢) اثر أنظمة الإقتراع في عدد الأحزاب، إذ يعرض معدل عدد الأحزاب في (٢٩) دولة تطبق أنظمة اقتراع (الاغلبية، النسبي، المختلط)، واستناداً للإحصائيات فإن معدل عدد الأحزاب في

(أربع دول) التي تطبق نظم الاغلبية قليلة نسبياً بلغت (٢.٤٢) حزب للدولة، فمعدل عدد الأحزاب في الولايات المتحدة (٢) حزب، وفي بريطانيا (٢,١) حزب، وفي استراليا (٢,٦) حزب، وكندا (٣) حزب، في حين بلغ معدل عدد الأحزاب في (عشر دول) ذات النظم المختلطة (٣.٥٤) حزب في كل دولة، أما معدل عدد الأحزاب في (أربع عشرة دولة) التي تطبق نظام التمثيل النسبي فبلغ (٤.٤٥) حزب في الدولة والشكل (٢) يبين عدد الأحزاب لكل نظام أقتراع.

شكل (٢)

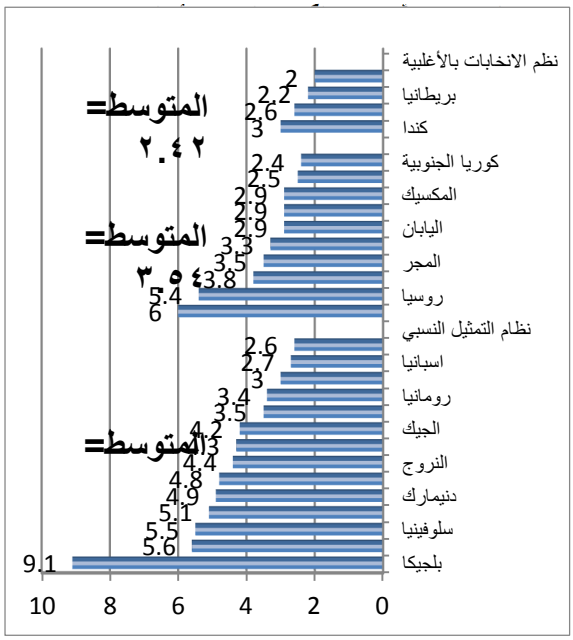

Source: Norris, Pippa (2004) Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behaviour, New York: Cambridge University Press, Chapter4, 2003.

كما نلحظ أنه على الرغم من تطبيق بعض الدول نظام التمثيل النسبي إلا أن معدل عدد الأحزاب فيها بلغ في اسبانيا على سبيل المثال (٢,٧) وذلك لان عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية قليلة جدا، وفي بولندا تبلغ المعدل (٣)، وذلك لتطبيقها حاجز انتخابي عالي (٧%) يجب اجتيازه لكي يحصل الحزب على تمثيل في البرلمان.

وبناءً على ما تقدم فإن نظم الإقتراع بالأغلبية يؤدي إلى تقليل عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان مع زيادة في قوة المعارضة، اما نظم التمثيل النسبي فتؤدي إلى تعددية حزبية ممثلة في البرلمان مع ضعف في قوة المعارضة، وتوسط نظم المختلط في عدد الأحزاب وفي قوة المعارضة لتطبيقه النظامين جنباً إلى جنب في توزيع المقاعد البرلمانية على الأحزاب.

ثانياً_أ أنظمة الإقتراع على قوة المعارضة من خلال التأثير على عدد مقـــــاعد احزاب المعارضة:

اعتمد البحث لإثبات العلاقة بين نظام الإقتراع وقوة المعارضة على الأسلوب الإحصائي الكمي، وهو واحد من أهم طرق البحث العلمي، إذ يتم اختيار عينة عشوائية من الدول المختلفة (إذ لا يمكن القيام بدراسة جميع الدول)، ومن ثم دراسة نوع نظام الإقتراع في كل بلد وما يقابله من عدد المقاعد التي يحصل عليها حزب المعارضة الرئيس.

ولابد من الإشارة إلى أن الحكم على المعارضة البرلمانية بأنها قوية في بلدٍ ما أو ضعيفة يتطلب العديد من المعلومات من مثل دراسة لتاريخ تأثيرها في المشهد السياسي، ومدى تأثيرها في السلطة الحاكمة، وإمكانيتها في بناء مشروع سياسي بديل وناضج غير البرنامج الحكومي....الخ، وهو أمر غير ممكن عملياً، لذلك فإن دراسة قوة المعارضة بشكلٍ عام، وفي عدد كبير من الدول، يتطلب التعبير تلك القوة بمؤشر كمي محدد.

افترض البحث أن الحزب الرئيس المعارض أو المشكل لكتلة المعارضة البرلمانية هو الحزب الحاصل على المرتبة الثانية في الانتخابات، (ذلك الافتراض المبني على

حقيقة أن الحزب الأول هو المشكل للحكومة في النظم البرلمانية)، وبناءً على ذلك، فكلما حصل الحزب (ذا التسلسل الثاني) على نسبة مقاعد اكبر في البرلمان، كلما شكل قوة معارضة سياسية قادرة على تأثير أكبر.

الجدول (٣)

نسبة ما يشكله الحزب الثاني في آخر ثلاث برلمانات لمجموعة دول مختارة

الدولة	نسبة حصول الحزب الثاني على المقاعد في آخر برلمان (%)	نسبة حصول الحزب الثاني على المقاعد في البرلمان السابق (%)	نسبة حصول الحزب الثاني على المقاعد في البرلمان الأسبق (%)	معدل نسبة المقاعد التي حصل عليها الحزب الثاني في آخر ثلاث برلمانات (%)	نظام الإقتراع	معدل الدول حسب النظام (%)
كازاخستان	7.14	8.16	23.38	12.89	التمثيل النسبي	19.6198
بلجيكا	15.33	17.33	15.33	16.00	التمثيل النسبي	
الجزائر	21.65	14.72	15.68	17.35	التمثيل النسبي	
قرغيزستان	23.33	21.67	12.22	19.07	التمثيل النسبي	
هولندا	13.00	25.00	20.00	19.33	التمثيل النسبي	
الأرجنتين	16.54	29.23	12.60	19.45	التمثيل النسبي	
كولومبيا	19.28	22.29	19.88	20.48	التمثيل النسبي	
الجيك	12.50	23.50	26.50	20.83	التمثيل النسبي	
أيسلندا	17.46	15.87	30.16	21.16	التمثيل النسبي	
كوستاريكا	24.56	22.81	19.30	22.22	التمثيل النسبي	
سلوفينيا	14.44	23.86	28.89	22.40	التمثيل النسبي	
تركيا	24.33	24.36	24.00	24.23	التمثيل النسبي	
ليتوانيا	21.99	23.40	18.44	21.28	المختلط	21.2610
سويسرا	21.50	23.00	21.50	22.00	المختلط	
جورجيا	18.00	43.33	11.33	24.22	المختلط	
كواتيمالا	20.25	30.38	22.15	24.26	المختلط	
المانيا	21.58	30.59	23.47	25.21	المختلط	
بلغاريا	33.33	16.25	35.00	28.19	المختلط	
بوليفيا	24.62	28.46	33.08	28.72	المختلط	
هنغاريا	23.44	28.91	35.16	29.17	المختلط	
اندورا	28.57	21.43	39.29	29.76	المختلط	
إيطاليا	36.03	19.84	34.44	30.11	المختلط	
كندا	32.14	33.12	24.68	29.98	الأغلبية	38.70175
أذربيجان	32.80	32.80	42.40	36.00	الأغلبية	
ترينداد توباغو	43.90	29.27	36.59	36.59	الأغلبية	
أستراليا	46.00	36.67	29.33	37.33	الأغلبية	
المملكة المتحدة	40.31	35.69	39.69	38.56	الأغلبية	
جامايكا	49.21	33.33	46.67	43.07	الأغلبية	
غانا	38.55	44.73	46.96	43.41	الأغلبية	
الولايات المتحدة	44.60	43.22	46.21	44.67	الأغلبية	

الجدول من أعداد الباحث بالأعتماد على المصدر:

Source: Inter-parliamentery Union (IPU), PARLINE database on national parliaments, Switzerland, https://www.ipu.org

وتأسيساً على ذلك، شملت عينة البحث (٣٠) دولة، توزعت حسب نظام الإقتراع إلى (١٢) دولة تتبع نظام التمثيل النسبي، (١٠) تتبع النظام المختلط، و(٨) تتبع نظام الأغلبية، وبالمقابل يرصد البحث ما حصل عليه الحزب الثاني في كل دولة في آخر ثلاثة انتخابات برلمانية، وكانت النتيجة كما يأتي:

١-التحليل الإحصائي للبيانات:

يمكن وصف وتحليل الارتباط بين نظام الإقتراع ومقاعد الحزب الثاني في عينة البحث المبينة في الجدول (١) كما مبين في الشكل (٣):

أ. في الدول التي تطبق نظام التمثيل النسبي (١٢ دولة) تراوح عدد مقاعد الحزب الثاني في البرلمان ما بين (١٣%-٢٤%)، وبمعدل (٢٠%) من إجمالي عدد المقاعد.

ب. في الدول التي تطبق النظام المختلط (١٠ دول) تراوح حجم الحزب الثاني في البرلمان ما بين (٢١%-٣٠%)، وبمعدل (٢٦%) من إجمالي عدد المقاعد.

ج. في الدول التي تطبق نظام الأغلبية (٨ دول) تراوح حجم الحزب الثاني في البرلمان ما بين (٣٠%-٤٥%)، وبمعدل (٣٩%) من إجمالي عدد المقاعد.

شكل (٣)

نسبة عدد المقاعد الحاصل عليها الحزب الثاني في اخر ثلاثة عمليات اقتراع

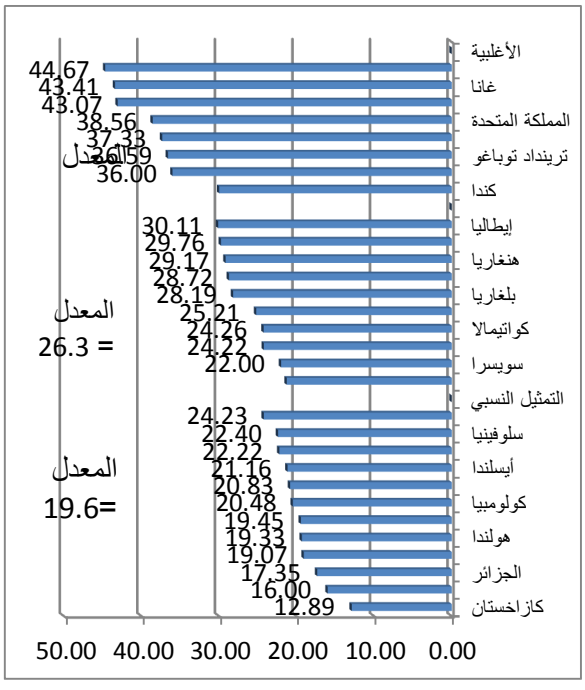

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالأعتماد على بيانات الجدول (١).

٢.تقدير دالة الانحدار الخطي البسيط:

يمكن الوصول إلى علاقة دالية بين المتغيرين (نظام الإقتراع ونسبة عدد مقاعد حزب المعارضة الرئيس) بحيث يكون الأول هو المتغير المستقل ويمثله المحور السيني (ويُعبَّر عن النظم النسبي والمختلط والأغلبية بالأرقام ١ و٢ و٣ على التوالي)، والثاني هو المتغير التابع ويمثله المحور الصادي ويُعبَّر عنه بنسبة عدد المقاعد كما مبين في الشكل (٤)، ويتم تمثيل كل دولة من دول الأنموذج الـ(٣٠) بنقطة تمثل زوج مرتب (نظام الإقتراع في المحور السيني، نسبة المقاعد في المحور الصادي) فينتج ما يسمى بشكل الانتشار[٣٦].

الشكل (٤)

شكل الانتشار والانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين نظام الإقتراع ونسبة ما يشكله الحزب المعارض في البرلمان

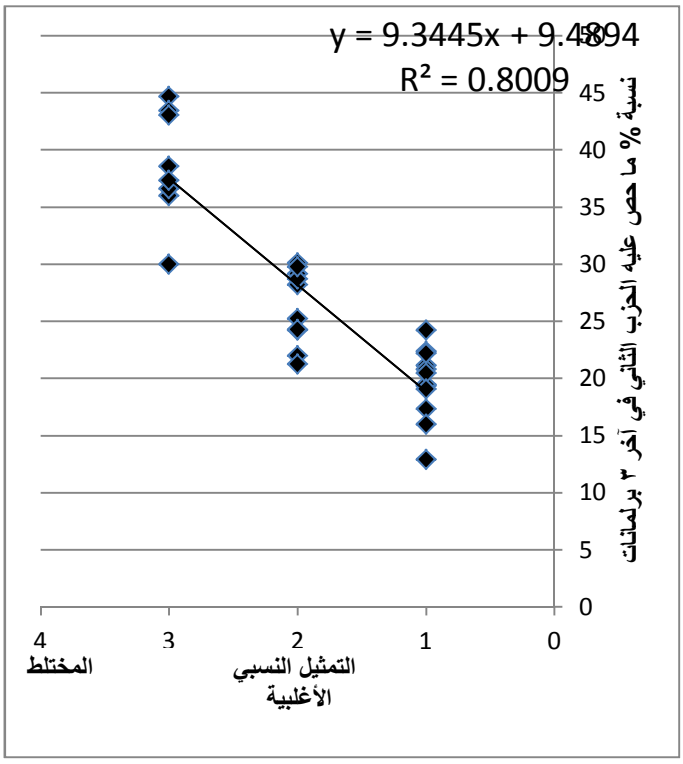

وفي المرحلة الثانية يتم رسم العلاقة الدالية بين المتغيرين على شكل خط مستقيم يسمى (الانحدار الخطي البسيط)، وهو الخط الذي يمثل أبسط صورة للعلاقة بين المتغيرين، إذ يمر بمجموعة النقاط الـ(٣٠) بطريقة تجعل المسافات الرأسية بين النقاط والخط أقل ما يمكن، ويكون رسم هذا الخط بناءً على معادلة الخط المستقيم[٣٧].

$$Y= a + b X$$

ومن قيم الجدول (١)، السابق يتم إيجاد معلمات المعادلة (a، و b) كما يأتي:

$$Y= 9.49 + 9.34 X$$

وما يهمنا من قيم المعادلة هو قيمة (b) وهو ميل خط الانحدار الخطي، وهو عبارة عن التغير في قيم (Y) مقسوماً على التغير في قيم (X)، وهذا أنه في (٣٠) دولة (عينة البحث)، يزداد تمثيل المعارضة في البرلمان (٩.٣٤%) (قيمة الميل) عند الانتقال من نظام إلى آخر (من النسبي إلى المختلط أو من المختلط إلى الأغلبية).

ومن قيم المتغيرات المذكورة يمكن إيجاد معامل الإرتباط (r) و(معامل التحديد) (R^2)[□□] وتشير قيمة الأول (٠.٨٩) إلى وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين المتغيرين، وتشير قيمة الثاني إلى أن (٨٠%) من التغير في المتغير التابع (نسبة مقاعد حزب المعارضة) يعتمد على التغير في المتغير المستقل (نظام الإقتراع المتبع).

الخـــاتمة

عادةً ما يذهب لقب "المعارضة البرلمانية" إلى أكبر الأحزاب التي لم تشارك في تشكيل الحكومة، أو يطلق على الحزب الحاصل على أعلى المقاعد في البرلمان بعد الحزب الاول، وهو غالباً ما يشكل كتلة المعارضة مع حزب او حزبين، و يطلق ايضاً على أحزاب سياسية كثيرة غير مشاركة في تشكيل الحكومة، ولإنَّ لأنظمة الإقتراع أثرا في تكوين المعارضة وقوتها في البرلمان من خلال تطبيق احدى الصيغ المستخدمة في تحويل الأصوات إلى مقاعد (الاغلبية، المختلطة، التمثيل النسبي)، فإنه في حالة استخدام نظام أقتراع الأغلبية ستكون النتيجة في معظم الأحيان تشكيل ثنائية حزبية، يشكل حزب الأغلبية البرلماني ومن ثم يشكل الحكومة، والآخر حزب الأقلية يقود، وبهذا يعد أفضل الأنظمة الانتخابية من حيث تشكيل المعارضة البرلمانية قوية متكونة من حزب واحد يستطيع القيام بأعمال الرقابة والمحاسبة البرلمانية وطرح برنامج واقعي.

أمّا في حالة تبني نظام أقتراع المختلط فأنّه بالنتيجة يؤدي إلى حصر المقاعد بعدد محدود من الأحزاب، كثيراً ما يساعد على تكوين كتلة معارضة من حزبين أو ثلاثة، وقيادة هذا الكتلة من احد اكبر الأحزاب التي لم تشارك في الحكومة، بالمقابل تشكيل حكومة من ائتلاف الحزب الاول مع مجموعة احزاب، وتكون المعارضة البرلمانية في هذة الحالة اضعف من حالة تبني نظام أقتراع الاغلبية.

وفي حال تبني نظام أقتراع التمثيل النسبي، فأنـــه يؤدي إلى زيادة مضطردة في عدد الأحزاب مع قلة عدد المقاعد لكل حزب ممثل في البرلمان، لهذه فإنَّ النظام النسبي يضعف ويشتت المعارضة البرلمانية، ولا يكون لها كثير من القواسم المشتركة والقدرة أو الرغبة في تكوين كتلة موحدة معارضة داخل البرلمان.

الاستنتاجات

١- إنَّ قوة المعارضة حتمية بسبب الحاجة للرقابة المستمرة وتقويم عمل السلطة وموازنة الهيمنة من قبل الاغلبية في البرلمان والحكومة، وإنَّ المعارضة ليست مجرد أقلية برلمانية، ولكنها أقلية مؤهلة تعارض سياسة الأغلبية.

٢- تركز المعارضة في حزب واحد أو حزبين يزيد من قوة المعارضة في مواجهة الحكومة، ولا يسمح بتجاوزها، ومن ثم القدرة على حشد بقية القوى السياسية على هذا الموقف للفوز بمعركة الأرقام، فضلاً عن تحقق إمكانية التناوب على السلطة بين الأحزاب بسلاسة، وفي هذه الحالة تكون الأحزاب مستعدة للانخراط في المعارضة لإمكانية تولي مقاليد الحكم في أي وقت.

٣- المعارضة البرلمانية في نظم الاغلبية تجعلها قوية فعالة مؤثرة، إذ تعمل المعارضة على شكل جهاز منظم لتقييم عمل الحكومة.

٤- المعارضة البرلمانية في نظم أقتراع التمثيل النسبي، تتسم بالضعف والتذبذب وعدم الثبات على موقف موحد والانقسام والتشتت، وتتصف برامجها بالبعد عن الموضوعية والواقعية والتطرف في اتخاذ المواقف ضد الحكومة، لكون وصولها إلى السلطة صعب.

٥- وتكون قوة المعارضة البرلمانية في نظام أقتراع المختلط متوسطة، نتيجةً لاستخدام النظامين (الأغلبية، النسبي).

الهوامش

[١] محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١، ص٤٢٤.

[٢] فضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ١٩٩٧، ص٣٠٢

[٣] نبيل عبد السلام هارون، المعجم الوجيز لألفاظ القران الكريم، دار النشر للجامعات،سلسلة تقريب المعارف الاسلامية، ط١، ١٩٩٧، ص١٣٨.

[٤] لويس معلوف، المنجد في اللغة العربية، دار المشرق، ط٢، بيروت، ٢٠٠١، ص٩٦٦.

[٥] عبد الحكيم عبد الجليل المغبشي، أزمة المعارضة في النظم السياسية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط ١، ٢٠١٢، ص٢٤.

[٦] اشرف مصطفى توفيق، المعارضة، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢١.

[٧] جابر قميحة، المعارضة في الاسلام بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، ط١، القاهرة، ١٩٩٨، ص٥١

[٨] موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٣، ١٩٩٠، الجزء السادس، ص ٢٣١.

[٩] عبد الوهّاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، ج٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٤، ص٣٤٥.

[١٠] نيفين عبد الخالق، المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي، ط١، مكتبة الملك فيصل الاسلامية، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٢.

[١١] ماجد نجم عيدان الجبوري، دور المعرضة البرلمانية في بناء الدولة (تحليل وتقييم)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العدد ٥، ٢٠١٦، ص٦.

[١٢] سربست مصطفى رشيد أميدي، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، دهوك، مطبعة خاني، ط١، ٢٠١١، ص٣٢.

[13] Robert Dahl, pluralism Revisited, Comparative Polities, January 1978, p191.

[١٤] احمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، عربي – انكليزي – فرنسي، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٤، ص٣٣٨.

[١٥] جون استوارت ميل، الحرية، ترجمة عبد الكريم احمد، مطابع سجل العرب،١٩٦٦، ص٤٦.

[١٦] جابر قميحة، مصدر سبق ذكرة، ص٥٤.

[١٧] نيفين عبد الخالق مصطفى، مصدر سبق ذكرة، ص٢٩.

[١٨] مرتضى محمد خضر، الانتخابات ووسائل تولي السلطة في ظل تجربة التحول الديمقراطي للعراق (دراسة تحليلية)، مجلة اداب الفراهيدي، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، العدد ١٨، ٢٠١٤، ص٦١٠.

[١٩] الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٢١٢.

[٢٠] ابتسام القرام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، باللغتين العربية – الفرنسية، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، ١٩٩٨، ص ٢٧٦.

[٢١] ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج٢، مصر، بدون سنة نشر، ص٦٤٩.

[٢٢] طه حميد حسن العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها وتطبيقاتها، مكتب الغفران للطباعة، بغداد، ط٢، ٢٠١٥، ص٢١٤.

[٢٣] عبدالله فاضل حسين، أنظمة الاقتراع الانتخابي وتأثيرها في النظام السياسي الديمقراطي العراق، اطروحة دكتوراة غير منشورة مقدمة الى الجامعة الاسلامية في لبنان، كلية الحقوق، ٢٠١٧، ص٤٠.

[□] ديفيد م. فاريل، هو عالم مختص في السياسة، مواليد ١٩٦٠م تم تعيينه في منصب رئيس قسم السياسة في جامعة كوليدج في دبلن في عام ٢٠٠٩، بعد أن عاد إلى أيرلندا بعد عقدين من العمل في جامعة مانشستر، حيث كان في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ رئيسًا لمدرسة العلوم الاجتماعية، ورئيس رابطة الدراسات السياسية في أيرلندا ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي للبحوث السياسية، وفي عام ٢٠١٣ تم انتخابه عضوا في الأكاديمية الملكية الأيرلندية، وهو متخصص في دراسة الأنظمة الانتخابية والانتخابات والأحزاب السياسية.

[٢٤] عبدالله فاضل حسين، مصدر سبق ذكرة، ص٤٠.

[٢٥] سعاد الشرقاوي وعبدالله ناصف، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر، ط ٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٧٩.

[٢٦] سعاد الشرقاوي وعبدالله ناصف، مصدر سبق ذكرة، ص٧٩.

[٢٧] نعمان احمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية، عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر، ١٩٩٩، ص٢٧٥.

[٢٨] سعاد الشرقاوي وعبدالله ناصف، مصدر سبق ذكرة، ص١٦٨.

[٢٩] موريس ديفرجيه، الاحزاب السياسية، دار النهار للنشر، بيروت، ط٢، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، ١٩٨٠، ص٢٣٦.

[٣٠] اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكرة، ص٦١.

[٣١] اشرف مصطفى توفيق، المعارضة، مصدر سبق ذكرة، ص٦١. كذلك، نعمان أحمد الخطيب، مصدر سبق ذكرة، ص٤٢٦. كذلك، حافظ علوان حمادي الدليمي، المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها، مجلة العلوم، جامعة جيهان، السليمانية، المجلد ١، العدد ٢، ٢٠١٨، ص١٧٥.

[٣٢] موريس ديفرجيه، الاحزاب السياسية، مصدر سبق ذكرة، ص٢٥٢.

[٣٣] سربست مصطفى رشيد أميدي، مصدر سبق ذكرة، ص٢٠٠. كذلك: حافظ علوان حمادي الدليمي،

[٣٤] موريس ديفرجيه، الاحزاب السياسية، مصدر سبق ذكرة، ص٢٥٩.

[٣٥] أندرو رينولدز واخرون، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية، ترجمة ايمن ايوب، ٢٠٠٧، ص١٨٦. كذلك، عصام نعمة اسماعيل، النظم الانتخابية دراسة بين النظام السياسي والنظام االانتخابي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٤٣٤.

[٣٦] زياد سليم رمضان، مبادئ الإحصاء الوصفي والطبيقي الحيوي، وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط٦، ٢٠١٠، ص٢٥٣

[37] Lane, David M. Introduction to Linear Regression, (Introduction to Statistics), Rice University, Aug 04, 2013, P464.

□□ معامل الارتباط هو مقياس يحدد الدرجة التي ترتبط بها المتغيرين، وتنحسر قيمته (−١.٠ إلى ١.٠)، ويشير الارتباط (٠إلى −٠.٥) وجود علاقة عكسية ضعيفة، والارتباط (−٠.٥ إلى −١) وجود علاقة عكسية قوية، والارتباط (٠ إلى ٠.٥) وجود علاقة طردي ضعيف، والارتباط (٠.٥ إلى ١) وجود علاقة طردية قوية.

– معامل التحديد هو مقياس يحدد مدى اعتماد التغير المتغير التابع على التغير في المتغير المستقل، وتنحسر قيمه (٠ إلى ١).